صناعة المصطلح بين نزعة التعدّد وضرورة التوحّد

د/عبد القادر حمراني

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر–

الملخص:تحظى صناعة المصطلح العلمي بعناية خاصة لدى أهل العلم على اختلاف مشاربهم لما لهذا الأخير من أهمية بالغة في اكتساب العلوم والمعارف ، بفعل ما ينطوي عليه من شحنة دلالية معبرة عن مفاهيم خاصة. لاسبيل إلى احتوائها إلا من خلاله. وعلى هذا الأساس احتاجت صناعته إلى توحيد الجهود ، وتعميق الفكر من قبل المختصين تفاديا للعشوائية في الطرح والارتجال في الصياغة، والأثرة في الوضع. وما يترتب عن ذلك من الوهم وسوء الفهم في تمثل العلوم والمعارف والوقوف على حقائق الأفكار. وقد يكون للأثرة في الابتداع والرغبة في تحاشي الاتباع الأثر الواضح في تعميق هوة الخلاف، وبت حبل الوصال بين أبناء اللغة الواحدة. وهو أمر سلبي يكرس الفرقة، ويعمق الاختلاف بدلا من التوحد والائتلاف. من هذا المنظور تأتي هذه الورقة لتلحّ على ضرورة توحيد المصطلح العلمي وتنبّه إلى سوء مغبة التشرذم الحاصل في وضعه وما ينجر عن ذلك من تبعات.

الكلمات المفتاحية: – صناعة المصطلح، ضبط المفاهيم، توحيد المصطلح، الكشف المفهومي.

Abstract:The topic of term industry receives special attention among scholars of all kinds of their stripes because of its extreme importance in acquiring science and knowledge and also as it involves a semantic shipment expressing special concepts that can only be contained through it. On this basis, this industry needed to unite efforts, deepen thought by specialists in order to avoid randomness in presentation and improvisation in drafting, and the

resulting illusion and misunderstanding in the representation of science and knowledge, and finding facts about ideas. The desire to innovate and avoid following others may have a clear impact on deepening the divide gap and severing the connection between people who speak the same language, which is a negative issue that perpetuates the division and deepens the difference rather than unity and coalition. From this perspective, this research paper insists on the necessity to unify the scientific term and warns of the negative results caused by the multiplicity of terminologies.

Keywords: Term industry, conceptualization, term standardization.

مقدمة:تعدّ صناعة المصطلحات في غاية الأهمية، بحكم الدّور الذي تؤدّيه في عملية التواصل المعرفي وما تتميّز به من حمولات دلالية لا سبيل إلى التعبير عنها إلاّ من خلالها، كونها الكشف المفهومي الذي يتّسع لشحنات دلالية خاصّة و يحقّق للعلم حدّه الجامع، وحصنه المانع. والمصطلح في حقيقته أشبه ما يكون بالحدّ الذي يحيط بجوهر المحدود فيمنع خروج ما هو منه، أو دخول ما ليس منه. فهو لا يحتمل زيادة و لا نقصان.[1] لقد بات واضحا أنّ الحاجة أصبحت ماسّة إلى المصطلحات بأنواعها المختلفة كونها مفاتيح العلوموموجبات ثمارها. وليس من سبيل يُتوسّل به للوصول إلى حقيقة العلم غير مصطلحاته. فبالمصطلح تضبط المفاهيم وتحدّد تحديدا يصرف الفكر إلى تعيين المراد والوقوف على المقصود كونه يشكّل جزءا من البنية النظرية للعلوم لاحتوائه على شحنة دلالية لا تقوى على احتوائها الألفاظ العادية. هذا بالإضافة إلى أنّها همزة وصل بين الأجيال والثقافات المختلفة ، وهي تمثّل مؤشرا واضحا على درجة البحث العلمي الذي تعكسه جهود الباحثين والهيئات العلمية المواكبة لمتطلبات العصر. لذلك احتلّت قضية المفاهيم والمصطلحات مركزا مهمّا في

الفكر الإنساني.ولعلّه من نافلة القول التنبيه إلى أنّ أصالة أيّ فكر تتجلّى في ربطه بين حاضر الأمّة وماضيها وتجاوبه مع المستجدّات الحضارية المتسارعة الخطى تجاوبا إيجابيا يعكسعمق التصوّر وبُعد الإدراك النّاجمين عن دقة الفكر وقوّة الشخصية.وممّا يؤسف له أنّ عالمنا العربي يعرف تأخرا فادحا في مواكبة التطور العلمي والمعرفي الذي يشهده العالم من حولنا بما في ذلك صناعة المصطلح الذي اعتراه قصور كبير وهو ما نبّه إليه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، حيث يقول: "يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جدّ سلبية، بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تامّ في البلدان الراقية. ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال."[1]

- **عوامل تعدّد المصطلح ونتائج ذلك:**تعرف الأمّة العربية نزعة التعدّد في وضع المصطلح بفعل جملة من العوامل التي أسهمت في تعميق هوّة الخلاف وشرخ التباين بين العاملين في هذا المجال ومردّ ذلك إلى جملة من العوامل المختلفة منها:

01- سرعة التقدّم الحضاري وكثرة المفاهيم العلمية والمخترعات التكنولوجية التي أعجزت الواضعين على مسايرتها واستيعابها. حيث يتفق الباحثون من أهل الاختصاص على أنّ مشكلة المصطلح بدأت مع بداية النهضة العربية الحديثة أين بدأ الاتصال بالغرب الذي فاجأنا بسيل من المفاهيم العلمية والمخترعات المختلفة. وما كان على العلماء والمختصين إلاّ العمل على احتواء ذلك الكمّ الوافد علينا بإيجاد مصطلحات خاصّة به. « وبعد فترة وجيزة اتّضح أنّ اللغة العربية أمست تعاني من ازدواجية مصطلحية فحواها التعبير عن المفهوم الواحد بعدّة مصطلحات، أو التعبير بمصطلح واحد عن عدّة مفاهيم.»[1]

والجدير بالذكر في مثل هذا المقام هو أنّ صياغة المفاهيم لا تنفكّ عن طبيعة اللغة المستعملة، وهو ما نبّه إليه العلاّمة الحاج صالح عند حديثه عن فكرة اختلاف النظر إلى الكون باختلاف اللغات عند المفكرين الغربيين حيث قال:" إنّ المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقلّ استقلالا تامّا عن البنية التي بنيت عليها هذه اللغة، والثاني :- وهو ناتج عن الأول- هو أنّ لكلّ لغة نظرة خاصة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظرات الأخرى."[1] ويدلل على صحّة هذه الفكرة بجملة من أقوال أهل الاختصاص من ذلك قول سابير ، ويلمسلف، ومارتيني، وبنفست، وجست تريي *Jost Trier*الذي يقول:" اللغة نظام يسلّط على الواقع الموضوعي فيختار ما يلائمه... وكل لغة تبني الواقع بكيفية تختصّ بها دون غيرها ومن ثمّ تثبت عناصرها على مقاييسها."[1]

إنّ ترجمة المصطلح العلمي بمعزل عن محيطه الاستعمالي ومساره الاتصالي ومفهومه العلمي الدقيق تنجم عنه وضع مصطلحات تعوزها الدقة في الضبط وربّما تُمنى بالعشوائية في الطرح. والذي يجب التأكيد عليه هو أنّ " لكلّ مصطلح سياق استعماله ومجال اتصاله، ولا يمكن له أن يحافظ على قيمته العلمية دون التقيد بهذه الخصائص السياقية، والقيم التواصلية."[1]

والذي يجب التنبيه إليه أنّ قضية التناسب بين المفهوم والتعبير عنه أمر لابدّ منه لضبط المصطلح. وقد أولته الدراسات الحديثة عناية خاصّة. وعرف عدّة مراحل نذكر منها المرحلة التي مثّلها كاتز وفودور 1963 حيث أقامت ارتباطا وثيقا بين البنية النظمية وقواعد الإسقاط. فالتناسب بين المفهوم والمصطلح يكون ناجما عن التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذّهنية التصوّرية إلى البنية اللسانية التواصلية. أمّا عند جاكندوف 1983 فقد تحوّل الأمر عنده من التمثيل الدلالي إلى

البنية الدلالية المرتبطة بالبنية النظمية بواسطة قواعد التوافق الدلالي. وقد اعتمد جاكندوف مجموعة من الشروط التي يراها ضرورية لتناسب المفهوم مع المصطلح والمتمثّلة في:

- التعبيرية. - الكونية.
- التأليفية. - الإكراه النحوي.
- الإكراه العرفاني.[1]

تحقق هذه الشروط ضوابط التناسب بين المفهوم والمصطلح من خلال البنية المفهومية ذات الطابع الكوني. وكذا البنية اللسانية، وما تنطوي عليه من دلالات معبّرة عن حقيقة المفهوم، وتكوينه المصطلحي. وجملة القول في هذا أنّ المصطلح وإن كان كونيا ببنيته المفهومية، فهو محلّي خاص بسياقه اللساني الذي يستعمل فيه. لأنّ "المفاهيم باعتبارها وحدات مجرّدة، وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل. ويحريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقاربة علمية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصّة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة."[1] التي لا تستقلّ عن حاجات المجتمع وخصوصياته المميّزة له.

وقد تسببت الترجمة التي لم تأخذ في الحسبان هذه الاعتبارات في تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد. الأمر الذي ينجم عنه ضعف التواصل بين أبناء العربية. ففي الأغلب الأعمّ لا تتجاوز هذه الترجمة المستوى الشكلي القائم على الصرف والتركيب، بيد أنّ الترجمة الحقيقية تعتمد على نقل المفاهيم والتصورات، وليس على الدلالات فحسب" فهي نقل للمتصوّر في ثوب لغويّ جديد مقيّد بالحقل العلمي، ومتّصل بالتواصل المعرفي بين أصحاب الاختصاص."[1] وعلى هذا الأساس يمكن

القول بأنّ عملية التحكم في أيّ علم من العلوم تقتضي ضبط مصطلحاته بدقة والتحكم في استعمالها وفق سياقاتها المختلفة. وطرق توليدها ونشأتها في لسانها الأمّ. ولاشك أنّ الإخلال بهذه الأسس يترتب عليه الإخلال بترجمة المصطلحات. ولتفادي هذه النقيصة يقترح أهل الاختصاص منهجا عمليا لترجمة المصطلح العلمي يمر عبر الخطوات التالية:

" 01- إدراك المتصوّر الذي نشأ فيه المصطلح وتولّد عنه.

02- إدراك المفهوم المرتبط بهذا المتصوّر.

03- إدراك الحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح.

04- اختيار المصطلح المناسب وفق الشروط السابقة مع علاقته بالإمكانيات اللسانية (المعجمية) التي تسمح بها اللغة الهدف من اشتقاق ونحت وتوليد وتركيب...لإخراج المصطلح ملائما لخصوصية اللغة الهدف.فتكون هذه الترجمة مقيّدة بالمتصوّر والمفهوم المرتبطين بالحقل العلمي مع إدراك العلاقات الرابطة بين المصطلح والمصطلحات المجاورة له في ميدانه التداولي التواصلي."[1] والذي لا مرية فيه أنّ قصور التصوّر للمفهوم يؤدّي إلى شيوع الفرقة والاضطراب في وضع المصطلح مثال ذلك مصطلح "*Poetics* "اللاّتيني الأصل قد وضعت له في العربية مقابلات عدّة منها:" الشّعرية، الإنشائية، علم الأدب، الفنّ الإبداعي، فنّ النّظم، فنّ الشّعر، نظرية الشّعر، بويطيقا، بويتيك."[1] ومصطلح *Déviation* الذي ترجم إلى العربية بصيغ عديدة منها: العدول، والانحراف، والانزياح، والإزاحة، والانتهاك، والخرق، والغرابة، والمفارقة...[1]

وقد نجد تعدّد المصطلح عند المؤلف نفسه حيث يبيح لنفسه حرية التعبير بكل ما يراه مناسبا.ولا يلتزم بأحادية المصطلح.فقداستخدم إبراهيم أنيس مصطلح

الساكن لـconsonant في كتابه الأصوات اللغوية وعبّر عنه بـ (حرف) في كتابه من أسرار اللغة. وقابل مصطلحvowel بصوت اللين في الكتاب الأوّل، وبـ "حركة" في الكتاب الثّاني.[1] والأمر نفسه نلفيه لدى علي عبد الواحد وافي الذي قابل مصطلح (consonant) بالحروف الساكنة، والسّاكن، والأصوات السّاكنة. وقابل مصطلح (vowel) بحرف المدّ، وأصوات المدّ، وأصوات لغة، وأصوات لين، وحروف لين، والأصوات المدّية.[1]

ولعلّه من المؤكد القول بأنّ تعدّد المصطلح وعدم دقّته وليد التصوّر غير الدقيق لطبيعة المفهوم المعبّر عنه، إذ كثيرا ما تصطفى الألفاظ المعبّرة عن المعنى الحرفي للكلمة التي جعلت مصطلحا. وليس عن المفهوم العلمي الذي تحملهبيد أنّ وضع المصطلح يقتضي التعامل معه على أساس أنّه : " وحدة لغوية أو عبارة لها دلالة لغوية أصلية، ثمّ أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل دلالة اصطلاحية خاصّة، ومحددة في مجال أو ميدان معيّن لعلاقة ما تربط بين الدلالة اللغوية الأصلية، والدلالة الاصطلاحية الجديدة."[1]إنّ معرفتنا بالواقع الذي نشأ فيه المصطلح الأجنبي أمر مهمّ في اختيار المصطلح الأوفر حظّا، والأدعى إلى تمثيل المفهوم بصورة أفضل.

02- ضعف التنسيق بين العلماء والمصطلحيين. ففي الأغلب الأعمّ يكون الباحث في مجال علمي غير ملمّ أو متمكّن من اللغة العربية، مقابل نقص التصوّر للمفهوم العلمي لدى واضع المصطلح.هذا بالإضافة إلى غياب العمل الجماعي الهادف. وتنامي النزعة الذّاتية، والأثرة في الابتداع، والرغبة عن الاتّباع.وقد ترتب عن ذلك طغيان النزعة الذّاتية في توظيف المصطلح حتى وإن كان خارجا عن سمت العربية في الصياغة، لأنّ هذا الصنف من الناس يرى أنّ الحق عنده وفي قوله.فهم يسيؤون إلى لغة الضّاد من حيث لا يشعرون. وهذا داء خطير دبّ إلى اللغة العربية وبات ينخر

جسدها، ويدقّ المسامير في نعشها فيعمّق شرخ الهوّة بين الأقطار العربية.وقد نجم عن ذلك « أنّ معظم الدّارسين صار يفضّل ما استعمله هو، أو ما ابتدعه، دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات، أو مراعاة شيوعها، أو موافقتها لخصائص العربية، وقد ظهر ذلك جليا لدى الدّارسين. ولا سيّما العائدين من الدّراسة في الدّوّل الأجنبية.»[1] خصوصا وأنّ الكثير منهم قليل الإلمام والدراية بتراث أمّته العربية، الأمر الذي ينتج عنه الجهل بالمصطلح العربي الأصيل. ومن ثمّ اعتماد التعريب وسيلة لنقل المفاهيم.وقد كثرت الشكوى من صنيع هؤلاء ونبّه إلى سوء مغبّة ذلك الفعل لفيف من العلماء أمثال محمد شرف الذي يقول:« وقد سار معرّبو هذا الزمن ومترجموه في نقل اللغات الفرنجية على طرق مختلفة، فابتدع هذا أسلوبا جرى عليه، خالفه فيه غيره. واستنّ آخر سنّة لم يشايعه عليها أحد، وصار كلّ معرّب يضع لنفسه منهاجا لتصوّر الألفاظ والمعاني أو لتعريبها، وانطلقت للأقلام وللألسنة الأعنّة، ووجدت أوضاع وصيغت ألفاظ بطرق مختلفة لا تؤدّي المقصود منها، وشطّ المعرّبون عن الصواب شططا بعيدا... وأكثر هؤلاء المعرّبين ممّن درسوا بلغات فرنجية وابتعدوا عن العربية، فتجدهم يستعملون الألفاظ المبتذلة والسخيفة، والكلمات العامية الركيكة، ويتصرّفون بالمعاني ويتناولونها بالزيادة أو النقص والتشويه أو يستعملون المجازات التي لا تتمّ بها المعاني المقصودة تماما لعدم وقوفهم على الألفاظ العربية المقابلة، أو لعدم وجود طريقة تتّبع، أو معجم واف يستدعي المعونة حتى صارت أكثر المعرّبات لا تتفق في وحدة الاصطلاح أو المدلولات.»[1]

03- تعدّد الجهات الواضعة للمصطلح من مجامع لغوية، وأساتذة باحثين، وكتّاب: لقد كان لهذا العامل أثره الواضح في تنامي ما بات يعرف بفوضى المصطلح التي ألقت بظلالها على طلاّب العلم فألبست عليهم،فاستفحل داؤها واستعصى دواؤها وغدت

إشكالا قائما ظلّ يؤرّق المثقف العربي، ويمزّق وحدة الصّفّ، ويضعف التواصل المعرفي بين أبناء الأمّة الواحدة. « لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضّادية، وهذا الدّاء ينمو ويستشري كلّما اتسعت الثقافة في البلاد العربية، وكثُر نقلة العلوم الحديثة وعدد المؤلفين في تلك العلوم،ولعلّ أهمّ سبب من أسباب اختلاف المصطلحات إنّما هو فقد الاتّصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربية. »[1]

04- اختلاف جهات المصدر المترجم عنها كأن تكون اللغة المترجم عنها الانجليزية أو الفرنسية أو غيرهما فتتباين المصطلحات بتباين ثقافة المصدر. ففي المجال اللساني على سبيل المثال عرفت عملية الترجمة في العالم العربي منذ ستينات القرن العشرين محاولات عدّة بغية احتواء المعارف التي شهدتها اللسانيات الغربية. وهو ما يقتضي وضع مصطلحات عربية حاملة لتلك المفاهيم. ومنسجمة مع طبيعة اللسان العربي. إلاّ أنّ نقل تلك المعارف قد تمّت بطرق فردية نجم عنها تباين واضح المعالم في ترجمة وصياغة المصطلح اللساني. وقد واجهت هذه الحركة كمّاً هائلاً من المصطلحات الناتجة عن التطور السريع الذي عرفته اللسانيات الغربية عبر مختلف مدارسها وتياراتها ، فكان من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين العرب إشكالية المصطلح اللساني، وكيفية تعريبه. وقد كان لاختلاف المشارب المعرفية الأثر البيّن في تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد. وهو ما أكّده عبد السلام المسدي في قوله: "فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدة المتجددة التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة، وتراكم الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي، وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح

الفني بحسب توالي المدارس اللسانية. وتكاثر المناهج التي يتوسل كل حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحياناً. كل ذلك قد تضافر، فعقّد المصطلح اللساني، فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل"[1] يضاف إلى كلّ هذا تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد في لغة المصدر. كل ذلك أسهم بشكل جليّ في تعميق الخلاف وبتّ حبل الوصال حتى غدت عملية وضع المصطلح مشكلا قائم الذّات.

05- تباين الرؤى في وضع المصطلح. فمنهم من يؤثر استعمال المصطلح التراثي إذا كان مناسبا للمفهوم العلمي المعبّر عنه. ومنهم من يفضّل التعريب مع إخضاعه للوزن العربي ونطقه.ولا يكلّف نفسه عناء البحث والتنقيب في كتب التراث لبعث مصطلحاته.وقد يكون ذلك ناجما عنالجهل بالتراث المصطلحي،أوالرغبة عن البحث فيه زهدا فيه أو استصعابا لمشقّة الخوض فيه. وهو بعمله هذا يكون قد أساء من حيث لايشعر إلى ماضيه الذي أسهم في طمس معالمه لما أهال التّراب عليه.بعد أن وقع فيشراك المصطلح الأجنبي الذي يغري بصياغته البراقة، ويحول بيننا وبين القدرة على التأصيل والابتكار في كنف العربية بدعوى مواكبة روح العصر. إذا كان المستشرقون قد بذلوا جهودا مضنية في استقصاء المصطلحات العربية القديمة أمثال هنري فليش الذي « لم يشأ أن يلقي بتهمة التقصير جزافا بحق القدماء، بل شرع ينقّب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدا جهيدا في التعرف إلى مفاهيمهم مستهدفا أن يثبت للمحدثين أنّ علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم، بل واجهوها مواجهة عامية، ووضعوا لها ألقابها الصّالحة للمفاهيم الحديثة.»[1] فحريّ بنا أن تأخذنا الغيرة عن هذا التراث المصطلحي وأن نعمل جاهدين على إحيائه، والاتكاء عليه في الربط بين الحاضر والماضي. كما أنّه« من

العبث إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم سبق أن عرفتها لغتنا، كما أنّ من الأفضل استخدام المصطلحات التي يتوفّر عليها تراثنا من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها.»[1] بعيدا عن التضخّم المصطلحي الذي منيت به لغتنا، وصار وجوده بهذه الصفة حشوا معرقلا لاغير.لذا وجب الاقتصار على مصطلح واحد لكل مفهوم حيث يتمّ اختياره بدقّة متناهية من قبل أهل التخصص.

06- الجهل بقواعد اللغة العربية، أو الضعف في الدراية الكافية بلسان العرب ومصادره العلمية الأصيلة.فقد يلجأ بعض المترجمين في نقل المفاهيم العلمية إلى الاعتماد على قواميس و معاجم غير كافية في تحديد المفهوم العلمي الدقيق.و ذلك من جملة الأخطاء التي يرتكبها واضعو المصطلحات. وهم الذين يكتفون بالاعتماد على المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح، ظنّا منهم أنّ ما هو موجود في المعاجم يطابق تماما ما هو سائد في الاستعمال، غير أنّ الحق بخلاف ذلك تماما. كثيرة هي المعاني الجزئية والمدلولات الفرعية التي أغفلتها القواميس." ثمّ إنّ أكبر عيب يُلام عليه الباحث هو أن يذكر تحديدات القواميس لمدلولات الألفاظ ويكتفي بذلك (وقد لا يريد بها بديلا) متناسيا أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها اللفظ في الاستعمال المدوّن... ثمّ إنّ المدلول قد يكون تغيّر على مرّ الزمان بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتساع في المعنى.هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس(ليس هذا ذنبها) هو أنّها لا تنصّ أبدا على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال لأنّ أكثرهم من المتأخرين إذا استثنينا الجوهري والأزهري."[1] ولحلّ هذه المشاكل يقترح إيجاد بنك من النصوص التي يُعتمد عليها في إيجاد قاموس كبير يشمل جميع الألفاظ التي وردت في الاستعمال الفعلي بسياقاتها وقرائنها المختلفة مع ضرورة الالتفات إلى اللغة المنطوقة، وإعطائها الاهتمام

اللازم.[1] ومما راج من مصطللحات دالة على الاختلاف البين في تحكيم قواعد اللغة مصطلح *structuralisme* الذي ترجمه محمد التنوخي بالبُنوية، والراجي التهامي الهاشمي بالبناوية بكسر الباء، وريمون طحان، وميشال زكريا، وبسام بركة بالبنيانية، وأحمد زكي، وصلاح فضل بالبنائية، وعلي زيغور بالبنيوانية، وعبد الرحمن الحاج صالح بالبنوية بكسر الباء وتبعه في ذلك طلابه وانتصر له عبد المالك مرتاض الذي قال:" البنيوية لحن فاحش في النسبة إلى البنية....أما البنائية فتحريف للجانب المعرفي حيث إن الأمر هنا لاينصرف إلى البناء، وإنما ينصرف إلى البنية."[1] ويقول في كتاب آخر:" شاع في الاصطلاح النقدي المعاصراستعمال مصطلح " بنيوي " وهو مرفوض نحويا كما نص على ذلك سيبويه في باب الإضافة، ومن أجل ذلك اقترحنا مصطلح البنوية، البنوي حتى لا نلحن. ومن أراد أن يكسر العربية فشأنه وما أراد، لكن لايحق له أن يفرض علينا الخطأ."[1]

07- عدم الالتزام بقرارات المجامع اللغوية التي تهدف إلى توحيد الصّفّ وتحقيق مبدإ التواصل.

كثيرة هي المصطلحات التي صدرت عن مؤسسات رسمية كالمجامع اللغوية ونحوها بهدف توحيد المصطلحات العلمية ومحاربة التعدّد المفضي إلى التشرذم والأثرة، إلاّ أنّ ما يدعو إلى التساؤل هو ما الجدوى من كلّ هذا إذا كانت هذه المصطلحات ستظلّ رهينة الكتب لا يقذف بها إلى الاستعمال « فكم هي مجاميع المصطلحات التي صدرت عن مجامع اللغة العربية، لا شكّ أنّها كثيرة، وبذلت فيها جهود مخلصة حثيثة، لكنّها إلى الموت منها أقرب إلى الحياة، فكثير من المصطلحات الأجنبية عندنا نتناقلها وتشيع بيننا، ثمّ تأتي المجامع اللغوية لإيجاد المقابلات العربية فتوضع، لكنها لا

تشيع فتولد ميتة لذيوع الأولى ودورانها على الألسنة.»[1] وهذه ظاهرة خطيرة جدّا استفحل داؤها واستعصى دواؤها.

- **الآثار السلبية لفوضى المصطلح**:يترتب عن التباين المفرط في وضع المصطلح، وعدم إخضاع هذه العملية إلى شروط علمية صارمة تحدّ من غلواء الذّاتية. وتقف في وجه الانطباعية، والقطرية التي تفصم عرى الأمّة وتُذهِب ريحها، مجموعة من المخلفات السلبية يمكن حصرها فيما يلي:

1- ضعف التواصل المعرفي بين أهل العلم في الأمة العربية. والإلباس على طالب العلم.

2- تذمّر المتعامل الأجنبي من تعدّد المصطلحات في المعاملات التجارية وغيرها.

3- تعدّد اللغات العلمية العربية وانتشار الأخطاء،والفوضى الاصطلاحية الملبسة. فمن مظاهر ذلك « اقتراح مقابلات غير واردة ولا تؤدّي المعنى من ذلك ترجمة (*phonology*) بعلم الأصوات الوظيفي، و(*phonetics*) بعلم الأصوات وطبعا هناك فنولوجيا وظيفية، وفنولوجيا غير وظيفية، كما أنّ هناك فونيتيك وظيفية حينها نضطرّ إلى نقل *functional phonology* بعلم الأصوات الوظيفي غير الوظيفي، ونخلط في الترجمة بين (*phonology*)و (*functional phonology*) وهذا يدلّ على أنّ الترجمة لم تراع الحقل الدلالي وكذلك السياق الذي يرد فيه اللفظ.»[1]

4- القضاء على عوامل القوة والاتحاد بين الشعوب العربية. وتعميق موجبات الفرقة والقطيعة مع تراثنا التليد خاصّة وأنّ « الفجوة قائمة وعميقة بين ماضينا ومستقبلنا المنشود فما نسمّيه التراث يوجد هناك في فترة من فترات الماضي، إنّه تراث حضارة، توقّفت فيها جوانب التقدّم والإبداع منذ زمان، فأصبحت بعيدة عن واقع العصر الذي نعيش فيه. والفكر الأوروبي الذي أصبح اليوم فكرا عالميا يوجد هو الآخر

هناك، كحلقة في سلسلة من التطوّر لم نعش بدايتها، ولم نواكب بالتالي تطوّرها، أمّا حاضرنا بكلّ قضاياه ومعطياته... فيشكّل مزيجا فريدا أو مجمعا غريبا تتلاطم فيه بقايا أمواج ماضينا، وامتدادات أمواج حاضر غير حاضرنا...هكذا نجد أنفسنا نعيش ثلاثة عوالم تحتوينا كلاّ أو بعضا دون أن نحتويها مجتمعة.»[1] وتتفاقم مشكلة المصطلح مع نقل أحدث العلوم الوافدة من الغرب كاللسانيات مثلا التي «تعاني أساسا ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة والأسلوب والطّرق المنهجية.»[1]

إنّ واقع الحال يعكس كثيرا من الحالات الارتجالية في وضع المصطلحوعدم تقيّده بمبادئ ضابطة وأسس علمية صارمة تتحكّم في لفظه ومعناه ورواجه. وقد ترتب عن هذه العفويةفي الطرح كثير من النتائج السلبية المفضيةإلى الاضطراب والفوضى وعدم تناسق المتقابلات الموضوعة للمفردات الأجنبية.

سبل توحيد المصطلح:

أمّا عن توحيد المصطلحات العلمية العربية تفاديا لفوضى المصطلح فقد بات لزاما علينا الانتباه إلى داء مزمن اعترانا منذ زمن بعيد. وهو التبعية العلمية والثقافية للغرب حيث إنّ تعريب العلوم والتقنيات لم يتمّ بالشكل المطلوب في مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي وهو انتقاص لسيادتنا. فإذا كانت الهيئات الرسمية قد بذلت بعض الجهود لتوحيد المصطلح مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أنشأتها جامعة الدول العربية ولها مكتب دائم لتنسيق التعريب بالرباط، فإنّ ذلك لا يلبي كلّ متطلبات هذه المرحلة التي تكاثرت فيها المصطلحات الوافدة من الغرب بكيفية مذهلة. وتكونت في أكثر البلدان الغربية دواوين خاصة لتوحيد المصطلحات

متّبعة في ذلك منهجية خاصة يمكن حصرها في أربع نقاط: " – إحصاء المفاهيم الاصطلاحية، وتشخيص كل واحد منها. ويحصل ذلك بالتحديد العلمي.

– تصنيف كلّ هذه المفاهيم على مجالات مختلفة ذات مراتب.

– تخصيص كل واحد منها بلفظ(بالنسبة لكل واحدة من اللغات المعنية) وبهذا تتكوّن الجذاذيات Fichiers

– دمج الجذاذيات والتنسيق بينها (بنظام من الإحالات يبنى على التصنيف السالف الذكر).

بعد هذه العملية يمكن تحرير معجم منتظم من المصطلحات للنشر والتطبيق. فهذا المنهج يبيّن أنّ المصطلحات العلمية لا يمكن أن تعامل كمجرّد قوائم من الألفاظ لأنّها ألفاظ تدلّ على مفاهيم ترتبط بعضها ببعض بحيث يندرج الكلّ في نظام مفهومي منسجم الأجزاء."[1]

ومن أهمّ الأسس التي يركّز عليها الأستاذ الحاج صالح في توحيد المصطلحات العربية وإثبات نجاعتها:

– الوضع والاستعمال: فهو يرى أنّ المصدر الأهمّ للمفردات الفنية هو جمهور المستعملين للغة الفنية إلاّ أنّ التأخر التكنولوجي الذي مني به العالم العربي يدفع إلى الوضع المتعمّد بالنقل المطّرد للقوائم من الألفاظ وهو ما تقوم به المجامع العربية والمؤسسات العلمية إلاّ أنّها لم تقو على مواكبة التطور التكنولوجي الغربي. وتبقى طرق الوضع عندنا غير دقيقة علميا لغفلة أكثر النّاس عن أنّ اللغة وضع واستعمال معا. وليس وضعا فقط. وعليه فلا بدّ من العناية اللائقة بظواهر الاستعمال وقوانينه، بناء على أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى. ومن ثَمَّ وجب الكشف عن أسرار نجاح مصطلح موضوع أو فشله في الاستعمال الفعلي.

– وهناك نقطة أخرى جدّ مهمّة وهي عدم الاعتماد على لغة أجنبية واحدة في ترجمة المصطلحات نظرا لاختلاف التصوّرات من لغة إلى أخرى. " ولهذا ينبغي أن ينطلق من أكثر من لغة في تحديد المفاهيم العلمية وذلك لتفادي التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية."[1]

– البحث اللغوي واختيار الألفاظ: المراد من هذا ضرورة الاعتماد على الاستقراء الواسع لمعطيات اللغة بما في ذلك النصوص التي وصلت إلينا بغية الوقوف على المصطلح الذي يحقق التلاؤم مع المفهوم وعدم تداخله مع غيره.

– تحاشي الغريب المبتذل والمتنافر مع المعرفة الكافية بطبيعة الألفاظ من حيث الخفة والثقل بناء على أنّ السلوك اللغوي يقتضي الاقتصاد الذي يحقق سهولة التداول" ونعني بذلك التوازن الذي هو نتيجة لقوّتين متدافعتين: ميل المتكلّم بطبعه إلى التقليل من المجهودات (العضلية والذّاكرية) في تأديته لأغراضه، واحتياج المخاطب إلى البيان، أي أن يكون الخطاب الموجّه إليه واضحا غير ملتبس."[1]كلّ هذه السمات من شأنها أن توفّر الحوافز في صيغة المصطلح الذي تجتمع فيه البساطة والتركيب الصرفي السليم.

إنّ قضية توحيد المصطلحات تمثّل مشروعا حضاريا قوميا يجمع الأقلام. ويوحّد الألسنة كي تغدو العربية لغة علم وحضارة. وليس ذلك بعزيز إذا توفّرت الإرادة، وقُدّمت المصلحة العليا للأمّة مع تطبيق التوصيات التي تنبثق عن الهيئات الرسمية والمجامع اللغوية على نحو ما أقرّته ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة التي نظّمها مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981م:

01- ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي والمدلول الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلمي.

02- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد في الحقل الواحد.

03- تجنّب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد،، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.

04- استقراء التراث العربي وإحياؤه، وبخاصّة ما استعمل منه، أو استقرّ منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.

05- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية (مثل: مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدّارسين،واشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات)

06- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقا للترتيب الآتي: التراث، فالتوليد(بما فيه مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

07- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة.

08- تجنّب الكلمات العامية إلاّ عند الاقتضاء، وبشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

09- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمّى بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المقررة لأنّها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة، والتثنية، والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة، أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصيغة أوضح.

14- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلاّ إذا التبس المصطلح العلمي بالمعنى المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.

16- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصّة بهم، معرّبة كانت أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة، وبخاصة المصطلحات ذات الصبغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة أو العناصر والمركبات الكيماوية.[1]

والذي يجب التأكيد عليه في ختام هذا العرض أنّ عملية توحيد المصطلح ضرورة علمية، وحتمية تاريخية تستدعي استنفار كلّ القوى العلمية الفاعلة لتعزيز هذا الهدف والتحسيس بمخاطر التغافل عنه مع ضرورةتفعيل المصطلح التراثي الذييمثّل حصنا منيعا، ونسقا معرفيا معبّرا عن جهد الأمّة وحضورها الفعلي في الساحة العلمية. فهو مرصد لحركة العقل العربي في تفاعله مع متطلبات الحياة وأحداثها. وبعث ذلك الرصيد وإخراجه من زوايا الإهمال إلى حيّز الاستعمال هو مطلب حتمي يحقّق مبدأ الرّبط بين ماضي الأمّة وحاضرها.وذلك بتبنّي مذهب الجمع بين الأصالة والمعاصرة، جمعا يوحّد الصّف ويحدّ من غلواء التباين المفرط الذي غذّته النزعة الذّاتية التي شتت الفكر العربي وجعلته طرائق قددا. وقد يكون للأثرة في الابتداع والرغبة في تحاشي الاتّباع الأثر الواضح في تعميق هوّة الخلاف من خلال تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد وهو ما يجب تلافيه والتنبيه إلى الانهزام النفسي الذي اعترى كثيرا من الناعقين المنسلخين عن هويتهم. والمتشيّعين للحضارة الغربية لأنّ « محنة العربية لا

تتمثّل في حشود الألفاظ والمصطلحات الوافدة من عالم الحضارة المعاصرة إلى عالمها الذي يبدو متخلّفا. ليس ذلك فحسب، بل إنّ محنتها الحقيقية هي في انهزام أبنائها نفسيا أمام الزحف اللغوي الدّاهم، واستسلامهم في مجال العلوم للغات الأجنبية حتى تكونت في العالم العربي جبهة عنيدة تجاهر للإبقاء على العربية بمعزل عن مجال العلوم والتكنولوجيا، فما دامت صفوة المشتغلين بالعلوم تعرف الانجليزية أو الفرنسية مثلا، فلا بأس أن نعزل العربية، بل ونقتلها في عقر دارها.»[1] وهذا تهديد خطير لهوية اللغة العربية، ومسخ لمجالها الحيوي.فما أبدعت أمّة بلسان غيرها. ولا شيّدت لنفسها صرحا حضاريا ما لم تعتمد على وحدة فكرها.إنّ الباحث يستطيع « أن يقيس تقدّم الأمّة حضاريا، ويحدّد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا بإحصاء مصطلحاتها اللغوية واستكناه مدلولاتها. بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمّة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية، في الإنسانيات والعلوم والتقنيات.»[1]

إنّ القول بقدرة العقل العربي على المثاقفة مع علوم العصر، وطواعية اللغة العربية في الاستجابة إلى المبتكرات العلمية والمعرفية لا يعني بأيّ حال من الأحوال التعصّب المقيت وإدارة الظّهر للآخر، وعدم الانفتاح على العلوم والمعارف الأعجمية « فليس من قدرة لغة من اللغات أن تستغني بنفسها عن التأثر باللغات، وبخاصة تلك اللغات التي تمدّها بالعلوم والمكتشفات والأبحاث الجديدة، بل المقصود مما تقدّم أن تحتفظ اللغة بشخصيتها المتميّزة أمام تلك اللغات، وأن لا يؤثّر ذلك النزر اليسير الذي يستعصي إيجاد مقابل له على العلماء في صورتها العامّة.»[1]

والذي يجب التنبيه إليه أنّ هذا البعث لن يكون موفّقا إلاّ إذا ضبط بمنهجية علمية صارمة مستندة إلى القرارات التي أقرّتها المجامع اللغوية الرسمية، والهيئات العلمية المعتمدة. وذلك بتفعيل أعمالها وإلزامية تطبيق قراراتها.وإنشاء بنك مصطلحي عبر

شبكة معلومات عربية يتكفّل بتجميع الرصيد المصطلحي المجمع عليه للاعتماد عليه في البحوث العلمية والدّراسات الأكاديمية والترجمة.

الهوامش:

[1] – ينظر جابر بن حيان، رسالة الحدود، ضمن كتاب " المصطلح الفلسفي عند العرب" تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ط:01، مكتبة الفكر العربي، بغداد، 1985، ص: 164-165.

[2] – محمد يوسف حسن، في تمكين العربية من الأداء العلمي، مجلّة اللسان العربي، العدد: 39، 1995، ص:256

[3] – م ن ص:125.

[4] – م ن ص:126.

[5] – المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط:01، 2013، ص: 103.

[6] – علم الدلالة والعرفانية، جاكندوف، ترجمة عبد الرزاق بن نور، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص:62.

[7] – المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، ص:133.

[8] – م ن ص:75-76.

[9] – م ن، ص: 78.

[10] – مفاهيم الشعرية، حسين ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994م، ص: 14.

[11] – ينظر الانزياح وتعدد المصطلح، أحمد ويس، مجلة عالم الفكر، مج:25، ع: 03، الكويت، 1977، ص:63.

[12] – ينظر الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:05، 1979، ص:26. وكتاب من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو، ط:03، 1966، ص:240.

[13]ينظر : علم اللغة، دار النهضة ، مصر، ط:09، 1984، ص:298 وما بعدها.

[14]– أزمة المصطلح في النقد القصصي، عبد الرحيم محمد عبدالرحيم،مجلة فصول، مج: 07، ع:03، القاهرة، 1987، ص:98.

[15]– علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، القاهرة، مصر، ط:01، ص:28.

[16]– محمد شرف، اللغة العربية والمصطلحات العلمية، مجلة المقتطف، 1929، مجلد:74، ج:02، ص:127.

[17]– مصطفى الشهابي، توحيد المصطلحات العلمية العربية، ص: 1537

[18]– قاموس اللسانيات،عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس،1984، ص:55.

[19]– العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرق، ط:02، 1983، ص:12.

[20]– المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي ، علي القاسمي، ص:83.

[21]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج:01 ص:378.

[22] – ينظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:01، ص: 378.

[23]– قراءة النص، عبد المالك مرتاض، كتاب الرياض، الرياض، 1997، ص: 30

[24]– التحليل السميائي للخطاب الشعري، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص:08.

[25]– أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية، يوسف عبد الله ، مجلّة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد:21، العدد:02، 2013،ص:20 .

[26]– تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية ، وقائع ندوة جهوية،عبدالقادر الفاسي الفهري، الرباط، 1987، ط:01، دار الغرب الإسلامي،1991، ص:31.

[27] – التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط:01، 1991، ص:30.

[28]– علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط:01، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص:28.

[29] – م ن، ص:383.

[30] م ن، ص:385.

[31]– م ن، ص: 386.

[32]– مجلّة اللسان العربي، العدد:18. ص:175 وما بعدها.

[33]– في المصطلح ولغة العلم، مهدي صالح الشمّري، كلية الآداب، بغداد، 2012، ص:138.

[34] – المصطلح الموحّد ومكانته في الوطن العربي،علي القاسمي، مجلّة اللسان العربي الرباط، ع:27، 1986، ص:81.

[35] – إشكالية المصطلح اللغوي، مصطفى طاهر الحيادرة، إربد للبحوث والدراسات، المجلد:14، العدد:02، 2011، ص:289.